**المحور الثاني : العلاقة بين الهندسة المالية والابتكار والتركيب المالي**

الهندسة المالية هي عمليات تصميم أدوات معقدة باستعمال كتل أساسية، أو بإعادة تجميع عناصر مختلفة لوسائل مالية موجودة، كتركيب مخاطر (العائد/السعر)، أو مخاطر (الائتمان)، أو مخاطر (خاصة بالبلد) وغيرها.

**تعريف الابتكار المالي**

الابتكار المالي هو استخدام الأفكار والتقنيات الجديدة في مجال الخدمات المالية لتحسين العمليات المالية، وتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل. يشمل الابتكار المالي استخدام التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي والتحليل الضخم للبيانات، والتطبيقات المالية الرقمية، والتشفير (العملات الرقمية)، والدفع الإلكتروني، وغيرها من الأدوات الحديثة لتطوير وتحسين الخدمات المالية. يهدف الابتكار المالي إلى زيادة الكفاءة والفعالية في العمليات المالية، وتقديم منتجات وخدمات مالية جديدة تسهل الوصول إليها وتلبي احتياجات الأفراد والشركات بشكل أفضل.

أو الابتكار المالي هو عملية تطوير وتنفيذ أفكار جديدة أو تحسينات على الخدمات والمنتجات المالية القائمة، بهدف تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة الأموال وتحقيق الأهداف المالية بشكل أفضل. يشمل الابتكار المالي استخدام التكنولوجيا والتحليلات البيانية المتقدمة لتطوير منتجات مالية جديدة، مثل تطبيقات الهاتف المحمول للمصرفية، وخدمات الدفع الإلكتروني، والتمويل الجماعي، والعملات الرقمية، وسائر الأدوات المالية الحديثة التي تعزز التحول الرقمي في القطاع المالي. يهدف الابتكار المالي إلى تلبية احتياجات المستهلكين والشركات بشكل أفضل، وتحسين تجربة المستخدم والوصول إلى الخدمات المالية بشكل أسهل وأكثر فاعلية.

والسؤال الذي يجول في الأذهان هو: **هل الهندسة المالية والابتكار المالي شيء واحد؟**

ويجيب ميرتون على هذا السؤال بقوله: أن الهندسة المالية هي وسيلة لتنفيذ الابتكار المالي. والمخطط الموالي يوضح العلاقة بين الهندسة المالية بالابتكارات المالية:

**الهندسة المالية الابتكارات المالية**

**تصميم:**

\* برامج تقنية \* ابتكار أوراق مالية

\*عدم تماثل المعلومات و \* نماذج احصائية \* ابتكار عملية تمويلية

تقلبات الأســـــــــــــــــــــــــعار **طلبات**  كمية ورياضية **عروض** \* ابتكار حلول المشاكل

\* تشدد في القوانين والأنظمة \* استراتيجيات المتعلقة بالإدارة المالية

\* مغالات في تكاليف الوكالة \* طرق وأساليب تطوير في الشركات

أدوات وتقنيات

**تعريف التركيب المالي:**

التركيب المالي يشير إلى هيكل وتنظيم مصادر التمويل التي تستخدمها الشركات والمؤسسات لتمويل أنشطتها وعملياتها. يتضمن التركيب المالي مجموعة متنوعة من مصادر التمويل مثل الأسهم، والديون، والقروض، والاستثمارات، والموارد النقدية الداخلة، وأدوات التمويل الأخرى.

تهدف عمليات التركيب المالي إلى تحقيق توازن مثالي بين مختلف أنواع التمويل، بما يلبي احتياجات الشركة من التمويل بشكل فعال وفي نفس الوقت يقلل من المخاطر المالية وتكاليف الاقتراض. وبالتالي، يعتبر التركيب المالي عنصراً مهماً في تحديد كيفية تمويل النشاطات الإقتصادية وتحقيق الأهداف المالية للشركات والمؤسسات.

التركيب المالي يشير إلى الهيكل أو التنظيم الذي يتبعه الشركة أو المؤسسة في تمويل أنشطتها وعملياتها المالية. يتضمن التركيب المالي مجموعة من القرارات والاستراتيجيات المتعلقة بمصادر التمويل المختلفة وطرق إدارة الديون والأصول والمخاطر المالية.

يتألف التركيب المالي عادةً من مزيج متنوع من مصادر التمويل مثل رأس المال الذاتي (مثل الأسهم والأرباح المحتجزة) ورأس المال المدين (مثل القروض والسندات)، بالإضافة إلى استخدامات مختلفة للتمويل مثل التمويل الداخلي والخارجي. يهدف التركيب المالي إلى تحقيق توازن ملائم بين التكاليف والفوائد للشركة، بحيث يسمح بتحقيق الأهداف المالية للشركة بشكل فعال وفي الوقت نفسه يقلل من المخاطر المالية.

باختصار، التركيب المالي يمثل الطريقة التي تخطط بها الشركة لتمويل أنشطتها وإدارة مواردها المالية بكفاءة لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية.

**أساسيات متعلقة بالأدوات المالية الأساسية (الأسهم والسندات):**

الأدوات المالية الأساسية، مثل الأسهم والسندات، تشكل أساس الأسواق المالية وتعتبر من أهم الوسائل لتمويل الشركات والحكومات وكذلك للاستثمارات الشخصية. إليك بعض الأساسيات المتعلقة بهما:

1. **الأسهم (الأسهم المتداولة في البورصة):**

السهم ( (Shareھو وثیقة أو مستند یمثل حصة شائعة في أصول شركة، یثبت حق المساھم أو الشریك في الشركة التي أسهم في رأس مالها، كما يخوله مجموعة من الحقوق على اعتباره شريكا (مساهما)، ومن تلك الحقوق: الحق في الحصول على نصیب من الأرباح إذا حققت الشركة أرباحا، والحق في حضور الجمعیة العمومیة والتصویت، و الحق في الحصول على جزء من أصول الشركة في حالة التصفیة (بعد أصحاب الأولویة الآخرین). تتمیز هذه الوثیقة (أي السهم) بقابليتها للتداول بالطرق التجاریة. یصدر السهم بقیمة اسمیة تمثل قیمة ما دفعه المساھم من أموال للشركة، وعندها يصبح السهم متداولا يتم تداوله بقيمته السوقیة. اذن فالأسهم تتميز بالخصائص التالية :

* + الأسهم تمثل حصة في ملكية شركة. عندما تشتري سهمًا من الشركة، فأنت تمتلك جزءًا صغيرًا من الشركة.
  + المستثمرون في الأسهم يأملون في الحصول على عوائد من خلال زيادة قيمة السهم أو من خلال توزيعات الأرباح (التوزيعات النقدية).
  + الأسهم يمكن أن تكون عرضة للتقلبات الكبيرة في الأسعار، وتعتبر استثمارًا ذو مخاطرة مرتفعة نسبيًا.
  + تتأثر أسعار الأسهم بالعديد من العوامل مثل أداء الشركة، والظروف الاقتصادية، والتطورات السياسية، والتغيرات في السوق، وما إلى ذلك.

تتنوع أنواع الأسهم بناءً على عدة عوامل مثل حقوق المساهمة والتحكم في الشركة ومدى تقسيم الأرباح والمخاطر المرتبطة بها. إليك بعض الأنواع الرئيسية للأسهم:

1. **الأسهم العادية (Common Stocks)**: هذه هي الأسهم الأكثر شيوعاً. تمنح مساهميها حقوق التصويت في الجمعيات العمومية للشركة وتوزيعات الأرباح (إذا كانت متاحة) بناءً على أداء الشركة.
2. **الأسهم المفضلة (الممتازة) (Preferred Stocks)**: هذه الأسهم تعطي مساهميها بعض الامتيازات مثل استلام أرباح ثابتة قبل مساهمي الأسهم العادية، وغالباً ما تكون لها أولوية في توزيع الأرباح عندما يتم توزيعها.
3. **الأسهم القابلة للتحويل (Convertible Stocks)**: هذه الأسهم يمكن تحويلها إلى أسهم عادية في وقت لاحق، وعادة ما يتم ذلك وفقًا لشروط محددة مسبقًا.
4. **الأسهم الأولية (Initial Public Offering Stocks - IPO)**: هي الأسهم التي تتم بيعها للمستثمرين لأول مرة عندما تدخل الشركة السوق العامة. يمكن أن تكون مربحة للغاية إذا زادت قيمتها بعد الإصدار الأولي.
5. **الأسهم الزرقاء (Blue-chip Stocks)**: تشير إلى أسهم الشركات ذات السمعة الطيبة والاستقرار المالي القوي. عادةً ما تكون هذه الأسهم مستقرة وتوفر عائدًا طويل الأمد.
6. **الأسهم النمو (Growth Stocks)**: تنتمي لشركات تتوقع نموًا سريعًا في الأرباح والعوائد على المدى الطويل، وغالباً ما توجد في القطاعات التكنولوجية والابتكارية.
7. **الأسهم القيمية (Value Stocks)**: تنتمي لشركات يُعتقد أن قيمتها الفعلية أكبر من سعرها الحالي في السوق. عادةً ما يتم تحديدها باستخدام عدة مقاييس مالية. يتوقع من المستثمرين أن ترتفع قيمتها مع مرور الوقت.
8. **الأسهم الصغيرة والشركات الناشئة (Small-cap and Start-up Stocks)**: تشير إلى أسهم الشركات الصغيرة حجماً والشركات الناشئة التي تتميز بمخاطر أعلى وفرص نمو كبيرة.
9. **الأسهم العالية العوائد (High-Yield Stocks):** هذه الأسهم تدفع عادةً توزيعات أرباح مرتفعة بالمقارنة مع الأسهم الأخرى، ولكنها تحمل عادةً مخاطر أكبر.
10. **الأسهم الدفاعية (Defensive Stocks):** تُعتبر هذه الأسهم مستقرة نسبيًا في الأوقات الاقتصادية الصعبة، حيث تنتج أو توفر سلعًا وخدمات ضرورية بغض النظر عن حالة الاقتصاد العامة.
11. **الأسهم القطاعية (Sector Stocks)**: تتعلق بقطاعات معينة مثل التكنولوجيا أو الطاقة أو الصحة.
12. **صكوك الشراء اللاحق للأسهم (Warrants)** : تُعتبر هذه الأسهم عبارة عن خيار شراء سعره يمكن أن يتحدد في المستقبل، وهي غالبًا ما تصاحب إصدار السندات أو الأسهم(صك تصدره منشأة يعطي لحامله حق شراء عدد من أسهمها مستقبلا بسعر يعلن مسبقا).

هذه مجرد بعض الأنواع الرئيسية للأسهم، وهناك أيضًا أنواع أخرى وتفاصيل تعتمد على السوق المالي والتشريعات المحلية والعوامل الاقتصادية والتطورات العالمية.

والمخطط التالي يبين تصنيفات الأسهم وتعريفاتها:

1. **السندات:**

يمكن تعريف السند(*Bond*) على أنه وثیقة قابلة للتداول، تثبت دینا في ذمة مصدرها، تم تقدیمه على سبیل القرض طویل الأجل، ویلتزم المصُدر فيه بدفع فوائد دوریة (عادة سنویة أو نصف سنویة) مع رد قیمة السند الإسمیة عند تاریخ الاستحقاق، ویعقد عن طریق الاكتتاب العام. أي خصائص السندات يمكن تلخيصها فيما يلي :

* + السندات هي أدوات دين تصدرها الشركات أو الحكومات لجمع الأموال من المستثمرين. عند شراء سند، فإنك تقرض الشركة أو الحكومة المصدرة.
  + تعد السندات عادةً استثمارًا أقل مخاطرة من الأسهم، حيث توفر عادة دخلًا ثابتًا من خلال الفوائد المدفوعة بانتظام.
  + السندات تختلف في مدى مخاطرتها وعائداتها، وتصنف عادةً وفقًا لتصنيف الائتمان، حيث تكون السندات ذات التصنيف الائتماني العالي أقل مخاطرة ولكن توفر عائدات أقل . كما تعتمد نسبة العائد على العديد من العوامل مثل مدى الخطورة، ومدى الاستقرار، وسوق الفائدة الحالي، وغيرها.

تتنوع السندات كأدوات مالية بناءً على عدة عوامل، بما في ذلك الجهة المصدرة، مدة الاستحقاق، وطبيعة الفائدة، ودرجة الأولوية. إليك بعض أنواع السندات الشائعة:

1. **السندات الحكومية**: تصدرها الحكومات لتمويل الديون العامة أو لتمويل مشاريع خاصة. يمكن أن تكون السندات الحكومية مصدرًا للدخل الثابت.
2. **السندات الشركاتية**: تصدرها الشركات لتمويل العمليات التجارية أو لتوسيع الأعمال، تتنوع في مستوى المخاطر تبعاً لتصنيف الشركة وقوتها المالية. قد تكون العائدات متغيرة أو ثابتة، وتعتمد على نوعية السند.
3. **السندات البلدية**: تصدرها البلديات والسلطات المحلية لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة. تتميز بعض السندات البلدية بعدم تطبيق الضرائب على العائدات.
4. **السندات المؤمَّنة بالرهون العقارية**: تعتمد هذه السندات على الرهون العقارية كضمان، مما يخفض المخاطر للمستثمرين. عادةً ما تكون مرتبطة بالقروض العقارية.
5. **السندات غیر المضمونة**: ھي سندات غیر مغطاة بضمانة معینة، ولكن لحملة السندات الحق في الرجوع على باقي الأصول غیر المرهونة لاستیفاء حقوقهم .
6. **السندات التابعة:** ھي سندات تحتل مرتبة لاحقة للسندات الأخرى، في أحقیة حامليها في الرجوع على أصول المدین، بمعنى آخر أنه في حال تعثر المدین، یأتي أصحاب السندات المضمونة وغیر المضمونة حسب الأولویة، یليهم أصحاب السندات التابعة. ویعتبر هذا النوع من السندات أكثر الأنواع تعریضا للمستثمرین للمخاطر، وعليه يطالب المستثمرون بمعدلات فائدة أعلى من السندات الأخرى.
7. **السندات الخاصة**: تصدرها كيانات غير حكومية أو غير ربحية مثل المؤسسات الخيرية أو شركات لتمويل مشاريع معينة أو لأغراض محددة. تكون غالبًا غير مدرجة في البورصة.
8. **السندات الدولية**: تصدرها الحكومات أو الشركات على مستوى دولي، وتتم تسويتها بعملات أجنبية.
9. **السندات المرتبطة بالأداء**: تقدم عائدات تعتمد على أداء مؤشر معين، مثل الأسهم أو السلع.
10. **السندات المتحوطة (المشتقات**):تقوم على التعويضات المالية في حالة وقوع حدث معين، مثل التأخر في السداد. او **كالسندات القابلة للاستدعاء** : هو سند مضاف إليه خيار، یعطى للمقترض الحق أن یشترى السند مجددا من الدائن. وتكون هناك فترة بینیة بین تاریخ إصدار السند وأحقیة المقترض في تفعيل هذا الحق. وعادة ما يكون سعر الاستدعاء مساويا للقيمة الإسمية للسند أو أعلى بمقدار بسيط.

یستخدم المقترض هذا الحق مع هبوط معدلات الفائدة بالسوق بالمقارنة بمعدل كوبون السند بغرض إعادة تمویل الدین بمعدل فائدة أقل. مما لا شك فيه أن ذلك الخیار یعرض حامل السند لمخاطر إعادة الاستثمار، ولذلك لابد من تعویض حملة هذا النوع من السندات بمعدل كوبون أعلى من مثيلاتها بدون ذلك الخیار. أو **السندات القابلة للاسترجاع**: هو سند مضاف إليه خیار، یعطى لحامل السند الحق في بیع السند مجددا إلى المدين بسعر محدد وفي تواريخ محددة سلفا. ویستخدم الدائن هذا الحق مع ارتفاع معدلات الفائدة بالسوق بالمقارنة بمعدل كوبون السند بغرض إعادة استثمار امواله بمعدل فائدة أعلى. يعد هذا النوع من السندات غیر جاذباً للمصدرین، ولتعویضهم عن منح ذلك الحق لحملة السندات ، تصدر السندات القابلة للاسترجاع بمعدلات كوبون أقل من مثيلاتها بدون ذلك الخیار.

1. **السندات المتغيرة الفائدة (سندات ذات العائد المتغير):** تحمل أسعار فائدة تتغير بالتغير في معدل معين مثل معدل الفائدة الرئيسي.
2. **السندات ذات الكوبونات الصفریة**: لیست كل السندات تقوم بتوزیع كوبونات، فهناك السندات ذات القیمة الصفریة، التي تصدر بخصم تحت قيمتها الإسمیة ، ویحصل حامل السند على الفوائد المستحقة في تاریخ الاستحقاق، حیث تساوى الفائدة الفرق بین القیمة الإسمیة والسعر المدفوع في السند. فعلى سبیل المثال، إذا اشترى أحد المستثمرین سند ذا كوبون صفري بمبلغ 70 دولار أمریكي، وبقیمة إسمیة تقدر بنحو 100 دولارا أمريكيا، فإن الفائدة تساوي 30 دولارا، وهو الفرق بین القیمة الإسمیة للسند مقدرها 100 دولار والمبلغ المدفوع للاستثمار في السند.
3. **السندات القابلة للتحويل**: تسمح لحامليها بتحويلها إلى أسهم في الشركة المصدرة وفقًا لشروط محددة.

هذه بعض الأنواع الشائعة للسندات، وتوجد أنواع أخرى أيضًا تعتمد على هيكل السوق المالية ومتطلبات المستثمرين. ويمكن تلخيص انواع السندات في الجدول الموالي:

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السندات بحسب الجهة المصدرة** | | | |
| **السندات الحكومية** | | **سندات الشركات** | |
| هي سندات تصدرها الدولة أو الجهات المركزية التابعة للحكومة | | هي سندات یصدرها قطاع الأعمال أي الشركات، وتصدر بقیمة إسمیة محددة ویكتتب فيها المقرض بالكامل. | |
| **بحسب الاستحقاق** | | | |
| **السندات الدائمة** | | **سندات مؤقتة** | |
| سند لیس له تاریخ استحقاق محدد، بالتالي لا یوجد تاریخ معین یمكن فيه لحامله الحصول على قيمته الإسمیة من الجهة المصدرة له مع ذلك، فبإمكانه التخلص من السند ببيعه في سوق الأوراق المالية. | | كل السندات تأتي بأجل استحقاق محدد عدا السندات الدائمة المذكورة سابقا. | |
| **بحسب المالك** | | | |
| **السندات الإسمية** | | **السند لحامله** | |
| تحمل اسم صاحبها وهو وحده من يستحق الفوائد، ويمكن نقل ملكيتها من خلال سوق المال. | | هي السندات التي تكون ملكا لحاملها، وتعد من قبل المنقولات المادية التي ينطبق بشأنها قاعدة حيازة المنقول. | |
| **بحسب الضمان** | | | |
| **السندات المضمونة** | | **السندات غير المضمونة** | |
| هي سندات تتمیز بكونها مضمونة بضمان قد یكون شخصيا (مثلا من أحد البنوك أو من الحكومة)، أو قد یكون عینیا (مثل رهن رسمي على عقارات وموجودات الشركة). | | سندات غير مضمون بأصل ثابت، ولذلك إذا عجزت الشركة المصدرة لهذه السندات عن سداد قيمتها لأصحابها، فإنه يمكنهم حينئذ المطالبة بإفلاس الشركة لاستيفاء حقوقهم. | |
| **بحسب قابلية الاستدعاء** | | | |
| **سندات قابلة للاستدعاء** | | **سندات غير قابلة للاستدعاء** | |
| سند یعطي للجهة المصدرة الحق في سداده قبل تاریخ استحقاقه، وتقوم المنشأة المصدرة بممارسة حق الاستدعاء عندما ینخفض سعر الفائدة السائد في السوق مقارنة بسعر الفائدة على السند(الكوبون). بصفة عامة یكون معدل الكوبون للسندات التي تحمل شرط الاستدعاء أعلى من معدل الكوبون لسند مماثل تماما لكنه لا یحمل شرط الاستدعاء، ویعتبر هذا الفرق في معدل الكوبون بمثابة تعویض للمستثمر عن أخطار الاستدعاء. | | هو سند لا يمكن للجهة المصدرة له سداد قيمته (الاسمية ) إلا في تاريخ استحقاقه. | |
| **بحسب قابلية التحويل** | | | |
| **السندات القابلة للتحويل** | | **السندات غير القابلة للتحويل** | |
| هو سند يكون قابلا للتحويل إلى أسهم، بالتالي ينتقل حامل السند من كونه دائنا للشركة إلى مساهم فيها. | | هي سندات عادية لا تنطوي على شرط التحويل لأسهم. تنتهي العلاقة بين المصدر وحامل السند عند الاستحقاق. | |
| **بحسب العائد** | | | |
| **السندات ذات الكوبون الصفري** | **السندات متزايدة سعر الفائدة لأجل معلوم** | **سندات سعر الفائدة المتغير** | **سندات سعر الفائدة المرتبط بمستوى الأسعار** |
| سندات تباع بخصم على قيمتها الاسمية، على أن يسترد حاملها قيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق. عائد المستثمر هو الفرق بين القيمتين. | سندات تصدر بأسعار فائدة أقل من سعر فائدة السوق، ثم يتم رفعه تدریجیا حتى یصل إلى آخر معدل تم تحدیده سلفا لسعر الفائدة، ویصبح السعر منذ ذلك التاریخ ثابتا . | هو سند لا یكون سعر فائدته ثابتا،ً بل متغیرا حیث یتم ربطه بسعر فائدة متغیر(مثلا سعر الفائدة ما بین البنوك). | هي سندات الهدف منها حمایة المستثمر –(حامل السند) من التضخم، فیتم ربط عائدها بالمستوى العام للأسعار. |

كما يساعد الجدول اسفله على التمييز بين انواع الادوات المالية (الاسهم والسندات ) من خلال التوليفات ( تدفق نقدي/ أجل استحقاق)، فالأسهم لا تنطوي على تدفقات نقدية مؤكدة ( بل تعتمد على أداء الشركة)، كما أنها لا تنطوي على أجل استحقاق، أما السندات فهي على النقيض تماما، إذ تنطوي على تدفقات نقدية معروفة ومؤكدة (الكوبون)، ولها أجل استحقاق معروف ومؤكد كذلك.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | | **التدفقات النقدية** | |
| **غير أكيد** | **ثابت** |
| **الاستحقاق** | **غير أكيد** | **أسهم** | **التأمين** |
| **ثابت** | **مشتقات مالية** | **سندات** |

تتفاوت الأسهم والسندات في مستوى الخطورة والعائد المتوقع، وتلبي كل منها احتياجات مختلفة للمستثمرين. من المهم فهم الفرق بينهما وكيفية تنويع المحفظة لتحقيق التوازن المناسب بين العائد المتوقع والمخاطر.لذا يمكن تحديد الفروقات بين الاسهم والسندات في الجدول الموالي :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **السهم** | **السند** |
| **العلاقة التعاقدية** | حق ملكية (شريك ) | دين ( دائن) |
| **العائد** | غير مؤكد وغير ثابت، يعتمد على أداء الشركة . | مؤكد وثابت، بغض النظر عن أداء الشركة |
| **الاستحقاق** | ليس له تاريخ استحقاق | لها تاريخ استحقاق |
| **الأولوية في الحصول على نصيبه في حال التصفية** | آخر من يحصل على نصيبه | لها الاولوية |
| **إدارة الشركة** | يشارك في الإدارة من خلال حضور الجمعيات العمومية، والتصويت، ومراقبة أعمال مجلس الإدارة . | لا يحق له المشاركة في الجمعية العمومية ولا التصويت. |

هذه هي النقاط الأساسية المتعلقة بالأسهم والسندات، ومن الضروري فهمها جيدًا قبل البدء في الاستثمار في الأسواق المالية.

**نظرة على تطور: الادوات المالية الاستثمارية**

تطورت الادوات المالية الاستثمارية والتمويلية بتطور مكونات النظام المالي عبر الزمن والمخطط الموالي يوضح ذلك:

**\* ظهور البنوك الخاصة، ومحلات الصرافة وارتفاع مستوى المعيشة، وإقبال الأفراد على استثمار مدخراتهم.**

**\* توسع المشروعات التي تفوق قدرة الفرد الواحد على تمويلها.**

**\* تمنح البنوك القروض بشروطها الخاصة**.

**\* ظهرت الأسواق النقدية مع ازدياد حركة الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول وغيرها من الأدوات المالية قصيرة الأجل، فضلا عن حاجة البنوك التجارية لأسواق متخصصة لإدارة سيولتها.**

**\* ظهرت البنوك المتخصصة (بنوك صناعية، زراعية، والعقارية)تقوم بعمليات إصدار سندات متوسطة وطويلة الأجل لسد احتياجاتها من الاموال لكي تفي بحاجاتها لتمويل المشاريع ، ويقوم البنك المركزي بإصدار سندات الخزانة .**

**\* مع استكمال البنية الاساسية للأسواق المالية، اندمجت الأسواق النقدية مع الأسواق المالية ، كما اندمجت الأسواق المالية المحلية مع الأسواق الدولية بفضل تطور التقنيات ووسائل الاتصال.**

**\*ظهور البنوك المركزية للرقابة والإشراف على البنوك التجارية التي أصبحت تقوم بعملها وفقا لقواعد وأوامر البنك المركزي، لا وفقا لشروطها هي، لذلك أصبحت القروض التي تقدمها محدودة بالرغم من زيادة طلب الأفراد عليها.**

**ظهور المؤسسات المالية**

**ظهور الأسواق النقدية**

**ظهور البنوك المتخصصة**

**ظهور البنوك المركزية**

**الاندماج والتوسع**

كما تختلف انواع الادوات المالية باختلاف الاسواق المالية التي تتداول فيها واليك المخطط الموالي يوضح ذلك:

**سوق المبادلات**

**سوق العقود الآجلة**

**سوق ثانوية**

**سوق أولية**

**سوق ىيتم فيها تداول الأدوات المالية (سوق تداول)**

**سوق يتم فيها الطرح الأول للأدوات المالية (سوق إصدار)**

**سوق منظمة**

**سوق غير منظمة**

**سوق تخضع لقوانين وقواعد وإجراءات محددة (كالتسجيل ، وحدود التداول وأوقاته...)، وتسمى البورصة**

**سوق المعاملات التي تجري خارج السوق المنظم، وليس لها كيان جغرافي أو قواعد منظمة، بل هي أسلوب لأداء الصفقات**

**سوق رابع**

**سوق ثالث**

**سوق تتعامل به المؤسسات الكبرى مباشرة فيما بينها دون الحاجة إلى شركات السمسرة وتجار الأوراق المالية، بغرض تقليص النفقات ( عمولات وأرباح التجار والسماسرة )**

**يشمل بيوت السمسرة من غير المسجلين في الأسواق المنظمة ولها الحق في التعامل في الأوراق المالية المسجلة في البورصة ( المؤسسات الاستثمارية الكبيرة مثل صناديق المعاشات)**

**أسواق المال**

**سوق رأس المال**

**سوق النقد**

**سوق الادوات المالية طويلة الاجل (الاسهم والسندات )**

**سوق الأدوات المالية قصيرة الأجل (أقل من سنة)**

**سوق آجل**

**سوق حاضر**

**سوق يتم فيها عقد صفقات مالية آنية، لكن تنفيذها مؤجل**

**سوق يتم فيها تداول الادوات المالية بصورة فورية (حاضرة )**

**سوق الخيارات**

**1- أدوات السوق النقدي:**

سوق النقد*Money Market* ) ) ھو سوق للاستثمار قصیر الأجل لا تتجاوز آجال استحقاق الأدوات المالیة فيه سنة واحدة. كما أنه یعد مصدراً للتمویل قصیر الأجل (تمویل رأس المال العامل)، ولأنه خاص بالتعاملات قصیرة الأجل، فهو یتمتع بمزایا كثیرة أهمها الأمان والسیولة. تؤدي المصارف التجاریة دورا مهما في نشاط هذا السوق، يشاركها في ذلك بعض المؤسسات المالیة التي تقوم بدور الوساطة فيه، أما المستثمرون الأفراد فدورهم محدودا نسبیا في سوق النقد بسبب انخفاض معدل العائد المتوقع من أدوات الاستثمار فيه. یتمیز سوق النقد بمرونته العالیة، خاصة أن الفاعلین فيه ھم المؤسسات المالیة (البنك المركزي، البنوك، صنادیق الاستثمار...)، ولأنه بطبيعته سوق للمعاملات التي تقل مدتها عن سنة، فهو یتمیز بالسیولة العالیة وتدني درجة المخاطرة فيه. وأهم ادواته:

**- سندات الخزانة:** تعتبر من أهم أدوات سوق النقد لما لها من سيولة عالية، فهي أداة استثمارية قصيرة الأجل يمكن تسييلها بسهولة وبأقل كلفة، وتستخدم أساسا في تمويل العجز المؤقت بموازنة الدولة، حيث يكون البنك المركزي وكيلا عن الحكومة بإصدار هذه السندات وبيعها للمتعاملين بخصم من القيمة الإسمية، وتتراوح مدتها ما بين شهر وسنة.

**- شهادات الإيداع :** تصدر البنوك التجارية شهادات الإيداع لصالح عملائها الراغبين في اقتناء ادوات مالية قابلة للتسييل ، حيث يمكن بيعها في السوق الثانوية إذا كانت قابلة للتداول وعائدها غالبا ما يكون أعلى من العائد المستحق على سندات الخزانة نظرا لارتفاع درجة خطرها، وتستحق الدفع في تاريخ معين وبسعر فائدة محدد، تتأثر بالسياسة النقدية وفقا لسعر الفائدة.

**- اتفاقيات إعادة الشراء :**هي عبارة عن عملية للحصول على الأموال عن طريق بيع وإعادة شراء متزامن لأوراق مالية، يكون فيها البيع حاضرا والشراء في وقت لاحق، بالتالي فهي تمثل أسلوب إقراض مضمون وقصير الأجل .

**- ودائع اليورو دولار:** إيداعات بالدولار الأمريكي لدى بنوك خارج الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في أوروبا، يتم تحديد سعر الفائدة المرتبط بها وفقا للعرض والطلب بدون أية قيود.

**- الأوراق التجارية** : الورقة التجارية هي مستند كتابي يحدد شكله في العادة القانون التجاري، وهو يتضمن التزاما بدفع مبلغ نقدي معين يستحق الأداء بمجرد الاطلاع، أو في أجل قصير لا يتجاوز في العادة 270 يوما. تتميز الأوراق التجارية بكونها قابلة للتداول بالطرق التجارية ويقبلها العرف كأداة للوفاء تقوم مقام النقود، وحيث أنها لا تنطوي على أية ضمانات بالسداد إلا سمعة الشركة المصدرة وقوتها الائتمانية، فإنها تصدر في العادة من الشركات القوية التي تتميز بمراكز مالية قوية وسمعة طيبة.

**2-أدوات أسواق رأس المال**

أسواق رأس المال (*Capital Markets*) هي أسواق يتم فيها إصدار وتداول الادوات المالية متوسطة وطويلة الأجل التي تزيد مدة استحقاقها عن سنة مثل ادوات الملكية (الأسهم بأشكالها المختلفة)، وأدوات الدين (السندات) والقروض المصرفية طويلة الأجل، وبالتالي فهي تتوجه لتمويل رأس المال الثابت للوحدات الاقتصادية. تنقسم أسواق رأس المال إلى أسواق إصدار وأسواق تداول:

**2-1- أسواق الإصدار أو الأسواق الأولية :**

السوق الاولي هو سوق الإصدارات الجديدة التي يتم من خلالها تسويق (تداول) الادوات المالية لأول مرة سواء لتمويل مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة تحتاج إلى زيادة رأس مالها. وكما يظهر من هذا الوصف، فإن هذه الأسواق تمكن الوحدات الاقتصادية (المشروعات الاستثمارية خاصة) من تلبية احتياجاتها التمويلية من خلال إصدار عدد من الأوراق المالية وطرحها للجمهور للاكتتاب فيها، وهي بذلك طريقة مكملة للتمويل المصرفي أو بديل عنه، ذلك أن المؤسسات لا يمكنها الاعتماد فقط على التمويل المصرفي الذي يبقى محدودا وقد يتطلب شروطا يصعب استيفاؤها (كالضمانات العينية أو الشخصية)، فيكون البديل هو التمويل المباشر عن طريق السوق المالي.

**2-2- أسواق التداول أو الأسواق الثانوية :**

یتم في أسواق التداول (الثانویة) التعامل على أوراق مالیة سبق إصدارها أو طرحها للاكتتاب مسبقا،ً ومن ثم تمثل تعاملات على استثمارات قائمة ولیست جدیدة . یستطیع المستثمرون والمدخرون بفضل أسواق التداول تحویل الأصول التي بحوزتهم من شكل إلى الآخر، مثلا من أدوات ملكیة إلى أدوات دین، أو من أصول نقدیة إلى أصول حقیقیة وبالعكس، كما تمكن الشركات من عملیات الاستحواذ أو الاندماج، هذا وتنقسم الأسواق الثانویة بدورها إلى:

**2-2-1- أسواق حاضرة :**

الأسواق الحاضرة *( Spot* *Markets*)هي أسواق یتم فيها تنفیذ الصفقات (البیع والشراء) وبشكل آني، أي أن تسلیم الورقة المالیة وتسلم الثمن یكون لحظة إتمام الصفقة. تنقسم هذه الأسواق إلى:

**أ- أسواق منظمة :** تسمى الأسواق المنظمة*Organized Capital Markets* ) ) بالبورصات، وھي تتمیز بوجود مكان معین یلتقي فيه البائعون والمشترون للأوراق المالیة، وتتم المعاملات وفق قوانین وإجراءات رسمیة محددة، وتحت إشراف ورقابة هيئات متخصصة (مثلا: هيئة سوق المال). یتم في الأسواق المنظمة تداول الأوراق المسجلة أو المدرجة فقط ، مع العلم أن هناك شروطاً یجب استیفاؤها من طرف الشركات التي ترغب في التسجیل أو الإدراج في السوق المنظمة .

**ب- أسواق غیر منظمة:** السوق غير المنظمة *( Unorganized Capital Market*)،يطلق عليها كذلك السوق الموازي أو المعاملات على المنضدة *Over The Counter* ))، وهي أسواق عرفیة ولیس لها نظمها الرسمیة كالأسواق المنظمة، ویقوم بإدارتها شبكة من الوسطاء باستخدام تقنیات الاعلام والاتصال. عندما لا تتمكن (أو لا ترغب) شركة ما من استیفاء متطلبات الإدراج في الأسواق المنظمة (البورصة)، فإنها تلجأ إلى الأسواق غیر المنظمة. غالبا ما یتم تحدید الأسعار في هذه السوق من خلال التف راوض بین الفاعلین والوسطاء، مع الأخذ بالاعتبار ظروف العرض والطلب. من ثم فهذه الأسواق في حقيقتها طریقة أو أسلوب لإجراء المعاملات أكثر من كونها مكانا لها.

**2-2-2- أسواق آجلة:**

الأسواق الآجلة هي أسواق يتم فيها التعاملات على مختلف الأصول بما في ذلك الأوراق المالية والسلع والعملات، غير أن تنفيذ العقد يكون في تاريخ لاحق، بمعنى آخر، فإن هناك أجلا بين توقيع العقد (أو الاتفاق) وتاريخ التنفيذ. من أمثلة العقود الآجلة أسواق العقود المستقبلية (*Futures Markets*)، وأسواق الخيارات المالية (*Options Markets*)، و أسواق المبادلات (*Swaps Markets*).

**تصنيفات الأدوات المالية الاستثمارية:** تصنف الى قسمين رئيسيين :

**1- الأدوات أو الأوراق المالية الأساسية** : تمثل الأوراق المالیة الأساسیة اللبنة الأساسیة لأسواق رأس المال الحاضرة،- وھي كما رأيناه سابقا ببعض التفصیل- في طبيعتها عبارة عن مستندات توثقّ حق ملكیة في أصول شركة ( سهم) أو تثبت دیناً في ذمة (سند). وسواءً كانت تلك المستندات حق ملكیة أو دینا،ً فإنها توثق العلاقة بین مصدر الورقة وحاملها شاملا حقوق والتزامات كل طرف، ففي الأوراق المالیة القائمة على الملكیة، یكون لحامل الورقة الحق في الحصول على نسبة من الأرباح، والحق في التصویت والحق في حضور الجمعیة العمومیة للشركة، أما في حالة الأوراق المالیة القائمة على الدین فهي تلزم مصدرها بدفع فوائد ثابتة ودوریة لحامل الورقة، وتعطي لحاملها الأولویة في الحصول على نصيبهم في حالة تصفیة الشركة.

**2- الأدوات أو الأوراق المالية المشتقة:** يقصد بالأدوات المشتقة*Derivatives* ) ) الأدوات (العقود) التي تشُتق قيمتها من قیمة الأصول المتداولة في الأسواق الحاضرة، أي تشتق قيمتها من قیمة الأدوات المالیة الأساسیة. وكما یتضح من هذا الوصف، فإن وجود الأسواق المشتقة مرتبط بوجود الأسواق الحاضرة وما یتداول بها من أصول مالية. تشمل الأدوات المالیة المشتقة: عقود الخیارات، والعقود الآجلة، والعقود المستقبلیة، وعقود المبادلات .

**مصادر التمويل :** إليكم ملخص لبعض مصادر التمويل بشكل عام:

1. **الودائع البنكية**: تشمل الأموال التي يودعها الأفراد والشركات في البنوك، ويمكن للبنوك استخدام هذه الودائع لتقديم قروض وتمويل مختلف الأنشطة.
2. **التمويل الذاتي (الشخصي)**: يتمثل في استخدام الأموال الخاصة لتمويل المشاريع أو الأعمال.
3. **القروض البنكية والائتمانية**: يتم الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية بمقابل فترة محددة وبنسبة فائدة.
4. **التمويل الحكومي والمساعدات العامة**: يمكن أن توفر الحكومات التمويل للمشاريع الهامة من خلال منح قروض أو تقديم دعم مالي.
5. **الاستثمار الخاص**: يشمل التمويل الذي يتم من خلال مستثمرين أفراد أو شركات لدعم المشاريع أو الأعمال.
6. **السندات والديون الأخرى**: تتضمن السندات والديون المصدرة من قبل الحكومات، الشركات، أو الهيئات الحكومية، حيث يقوم المستثمرون بشراء هذه الأوراق المالية مقابل دفع مبالغ محددة.
7. **الأسهم والمساهمات العينية**: يمكن للشركات جمع التمويل عبر بيع أسهمها للمستثمرين، أو من خلال تقديم مساهمات عينية مثل الأصول أو الخدمات.
8. **رأس المال الاستثماري**: يمكن للشركات الناشئة الحصول على تمويل من رؤوس الأموال الاستثمارية مقابل حصة في الشركة.
9. **التمويل الداخلي**: يشمل توفير التمويل من خلال توليد الأرباح من داخل الشركة وإعادة استثمارها في النمو أو التوسع.
10. **التمويل الجماعي (Crowdfunding)**: يعتمد على جمع التمويل من عدد كبير من الأفراد أو المستثمرين الصغار عبر منصات الإنترنت.
11. **الرهون العقارية والرهون العينية**: تشمل تلك المصادر التمويلية توفير التمويل من خلال رهن الأصول مثل العقارات أو الأصول الأخرى.
12. **التمويل الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر**: يمكن للشركات والحكومات الحصول على تمويل من خارج البلاد من خلال القروض الخارجية أو الاستثمارات المباشرة.
13. **التمويل الإسلامي**: يتمثل في توفير التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك والمرابحة والتمويل بنظام الإجارة.

هذه بعض المصادر الرئيسية للتمويل بشكل عام، وتختلف تلك المصادر وتتنوع حسب نوع المشروع أو العمل وظروف السوق المالية المحلية والعالمية.

**ماهية وساطة الميزانية ووساطة السوق:**

وساطة الميزانية (Balance Sheet Intermediation) ووساطة السوق (Market Intermediation) هما مفاهيم مهمة في النظام المالي، ولكنهما يختلفان في الطريقة التي يتم بها توجيه التمويل والاقتراض وتسهيل التداول في الأسواق المالية. ويشير كل منهما إلى نوع مختلف من الوساطة المالية. إليك الفرق بينهما:

1. **وساطة الميزانية (Balance Sheet Intermediation)**:
   * تتعلق بدور المؤسسات المالية التقليدية مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد.
   * تتمثل وساطتها في جمع الودائع وتوجيهها نحو القروض والاستثمارات وفقاً للميزانية الخاصة بالمؤسسة.
   * يتم استخدام أموال الودائع لتمويل القروض والتمويلات الأخرى التي تمنحها المؤسسة، وهذا يعكس استخدام الموارد المالية المتاحة لديها.
2. **وساطة السوق (Market Intermediation)**:
   * تتعلق بالتداول في الأسواق المالية العامة مثل البورصات والأسواق الثانوية للأوراق المالية.
   * تتمثل وساطتها في تسهيل عمليات شراء وبيع الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والسلع.
   * لا تمتلك هذه المؤسسات الأصول المالية بشكل دائم، بل تقوم بتسهيل عمليات التداول بين المستثمرين.

باختصار، وساطة الميزانية تتعلق بتوجيه التمويل من مصادر التمويل إلى الاستثمارات والقروض، في حين تتعلق وساطة السوق بتسهيل عمليات شراء وبيع الأصول المالية في الأسواق المالية.

**الفروقات بين التمويل المباشر وغير المباشر والشبه المباشر:**

تمويل المشروعات يمكن أن يتم بعدة طرق، بما في ذلك التمويل المباشر، والتمويل غير المباشر، والتمويل الشبه المباشر. إليك الفرق بينهم:

1. **التمويل المباشر (Direct Financing)**:
   * يشير إلى الحصول على التمويل مباشرةً من المستثمرين أو المقرضين دون وساطة أو وسيط مالي أي يكون التواصل بين المقرض والمقترض مباشراً دون وجود وسيط مالي، وبالتالي يكون للمستثمرين دور أكبر في تقييم المخاطر واتخاذ القرارات المالية.
   * يمكن أن يتم التمويل المباشر عبر بيع الأسهم أو السندات مباشرةً للمستثمرين، أو عبر الحصول على قروض مباشرةً من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.
   * يشير إلى عملية جمع الأموال مباشرةً من المستثمرين أو المقرضين من خلال بيع الأوراق المالية مثل السندات أو الأسهم مباشرةً لهم.
   * يتيح هذا النوع من التمويل للشركات والمؤسسات الحصول على رأس المال بشكل مباشر دون الحاجة إلى الاعتماد على البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى
2. **التمويل غير المباشر (Indirect Financing)**:
   * يشير إلى استخدام وسيط مالي مثل البنوك أو صناديق الاستثمار أو شركات التأمين للحصول على التمويل.
   * في هذه الحالة، يتم توجيه التمويل من المستثمرين النهائيين إلى المقرضين أو الشركات المحتاجة للتمويل عبر وسيط مالي.
   * يكون المستثمرون أو المقترضون يتعاملون بشكل غير مباشر مع المقرضين أو الشركات المستفيدة من التمويل.
   * يتميز هذا النوع من التمويل بأنه يخفف من المخاطر المالية للمستثمرين نظراً للوساطة التي يقدمها الوسطاء الماليين.
3. **التمويل الشبه المباشر (Quasi-Direct Financing)**:
   * يمثل وسيط مالي تحتل دورًا وسيطًا بين المستثمرين والمقرضين، ولكنه يقدم التمويل بطريقة تسمح ببعض التوجيه أو التأثير على كيفية استخدام التمويل.
   * على سبيل المثال، قد تكون هناك شركات استثمارية تعطي تمويلًا مباشرًا للشركات مع مراقبة معينة أو توجيه لكيفية استخدام التمويل، ولكن ليس بشكل كامل كما في التمويل المباشر.
   * يعبر هذا النوع عن أسلوب التمويل الذي يجمع بين مزايا التمويل المباشر وغير المباشر.
   * يشمل آليات تمويل تتيح للشركات الحصول على التمويل مباشرةً من المستثمرين مع وجود بعض الوسطاء أو المؤسسات الإشرافية التي تؤدي دوراً في تسهيل هذه العملية.
   * يعتبر التمويل الشبه مباشر وسيلة مرنة تجمع بين الفوائد الواضحة للتمويل المباشر والمرونة والتنوع المقدمة من التمويل غير المباشر

تختلف هذه الطرق في درجة التوسط بين المستثمرين والمقترضين، حيث يكون التمويل المباشر أكثر استقامة، بينما يكون التمويل غير المباشر والشبه المباشر يتضمنان مزيدًا من الوساطة المالية

**أدوات الدفع:**

كيانات المالية، مثل البنوك والشركات المالية، هناك أدوات دفع خاصة بها تتيح لها تبادل القيمة المالية وإجراء العمليات المالية بكفاءة. من بين أدوات الدفع للكيانات المالية:

1. **التحويلات البنكية**: تستخدم لتحويل الأموال بين الحسابات المصرفية للكيانات المالية.أي تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بتحويل الأموال بين حساباتها الخاصة أو مع عملائها عبر نظام البنوك المركزية.
2. **التسويات بين البنوك(*Bank Settlements*):** تستخدم لتسوية المعاملات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مثل التسويات اليومية للمدفوعات والتحويلات.
3. **الشيكات المصرفية**: يمكن استخدامها للقيام بالمدفوعات بين الكيانات المالية، على الرغم من أن استخدامها ينخفض تدريجياً بسبب التطورات التكنولوجية.
4. **التحويلات الإلكترونية**: تتيح التحويلات الإلكترونية نقل الأموال بشكل فوري بين حسابات الكيانات المالية باستخدام النظم المصرفية الإلكترونية.
5. **التحويلات الدولية وتسويات الفوركس**: تستخدم لتبادل العملات الأجنبية وتسوية المعاملات الدولية بين البنوك والمؤسسات المالية.
6. **البطاقات الائتمانية والدفع وبطاقات الخصم المباشر**: تستخدم لإجراء المعاملات المالية والشراء عبر الإنترنت وفي الأماكن التجارية باستخدام البطاقات المصرفية.
7. **التداول بالأوراق المالية**: تتيح للكيانات المالية التداول بالأسهم والسندات والسلع المالية الأخرى عبر الأسواق المالية.
8. **التسوية النقدية**: تستخدم في العمليات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية لتسوية الصفقات وتبادل القيمة النقدية.
9. **الحوالات البريدية والمالية الأخرى**: تستخدم للتحويل النقدي بين الفروع والوكلاء الماليين.
10. **تحويلات البنوك المركزية (التسوية الفورية)**: تستخدم لتبادل الأموال بين البنوك بشكل فوري وفعال لتحقيق التسوية الفورية للمعاملات المالية.
11. **المدفوعات الرقمية والتطبيقات المالية الخاصة**: تسمح للكيانات المالية بتقديم خدمات الدفع الإلكتروني لعملائها عبر تطبيقات الهواتف الذكية ومنصات رقمية **(التطبيقات المالية الرقمية والمنصات الإلكترونية)**.

هذه بعض الأدوات الشائعة التي تستخدمها الكيانات المالية لتبادل القيمة المالية وتسوية المعاملات، وتختلف الخيارات المتاحة حسب نوع الكيان والسوق المالية التي يعمل فيه.

**التطبيقات المالية الرقمية والمنصات الإلكترونية:**

هي البرمجيات والمنصات التي توفر خدمات مالية وتسهل عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني عبر الإنترنت وعبر الهواتف الذكية. تتضمن هذه الخدمات مجموعة متنوعة من الوظائف المالية مثل:

1. **التحويلات المصرفية**: يمكن للمستخدمين نقل الأموال بين حساباتهم المصرفية أو إلى حسابات أخرى باستخدام التطبيقات المالية الرقمية.
2. **الدفع الإلكتروني**: يتيح للأفراد والشركات دفع الفواتير والمشتريات عبر الإنترنت والتطبيقات الرقمية.
3. **إدارة الحسابات المصرفية**: توفر المنصات الإلكترونية والتطبيقات الرقمية ميزات لإدارة الحسابات المصرفية وتتبع النفقات وإدارة الميزانية الشخصية. مثل مراقبة الرصيد وتتبع النفقات.
4. **الاستثمار والتداول الإلكتروني**: توفر بعض التطبيقات المالية الرقمية خدمات للتداول بالأسهم والعملات الأجنبية والسلع، بالإضافة إلى الاستثمار في صناديق الاستثمار والأصول الرقمية.
5. **توفير القروض والتمويل الشخصي**: بعض التطبيقات المالية الرقمية تقدم خدمات للحصول على القروض الشخصية والتمويل البسيط بشكل سريع ومباشر.
6. **التأمين**: يمكن للمستخدمين الوصول إلى خدمات التأمين وشراء وإدارة بوليصة التأمين عبر التطبيقات المالية الرقمية.
7. **التحويلات الدولية والتحويل النقدي**: تتيح بعض التطبيقات الرقمية الخدمات المتعلقة بتحويل الأموال عبر الحدود واستلام الأموال نقدًا من نقاط الصراف الآلي.
8. **إدارة الميزانية والتخطيط المالي**: توفر تطبيقات الإدارة المالية الرقمية أدوات لإدارة الميزانية الشخصية والتخطيط المالي للأهداف المستقبلية.
9. **تحويل الأموال**: تتيح للمستخدمين تحويل الأموال إلى الأصدقاء والعائلة أو إلى الحسابات الأخرى بسرعة وسهولة.
10. **استثمار وتداول الأوراق المالية**: تتيح للمستخدمين الاستثمار في الأسهم والسندات والصناديق المتداولة بشكل إلكتروني، بالإضافة إلى تقديم أدوات ومعلومات للتداول بشكل آمن وفعال.
11. **القروض والائتمان**: توفر بعض التطبيقات خدمات القروض والائتمان التي تتيح للمستخدمين طلب القروض وإدارة المدفوعات المتعلقة بها.
12. **الخدمات المصرفية الأخرى**: تقدم التطبيقات المالية الرقمية خدمات إضافية مثل التأمين، والتقاعد، والتمويل الشخصي، والعملات الأجنبية، وغيرها.

هذه بعض الخدمات التي يقدمها التطبيقات المالية الرقمية والمنصات الإلكترونية، وتعتمد ميزات كل تطبيق على الشركة المزودة واحتياجات المستخدمين .كما تعمل هذه التطبيقات والمنصات على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتوفير تجربة مستخدم مريحة ومبتكرة في إدارة الأموال والتعاملات المالية اليومية.